

Distr.  
LIMITED

E/CN.9/1996/6  
2 January 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة التاسعة والعشرون

٢٦ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ١٩٩٦

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت\*

### إجراءات المتابعة لتوصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: الحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية

تدفق الموارد المالية للمساعدة الدولية للسكان

تقرير الأمين العام

#### موجز

هذا التقرير مقدم وفقاً لحكم في الاختصاصات الجديدة للجنة السكان والتنمية وبرنامج عملها ذي المنحى المواضيعي والمتعدد السنوات والمنظم حسب الأولويات، اللذين أقرهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٥٥/١٩٩٥، يطلب إلى اللجنة أن تستعرض على أساس منتظم تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأن تعد تقريراً في ذلك الشأن. والتقرير مقدم أيضاً استجابة لقرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ (الفقرة ١٨)، الذي طلب فيه إلى الأمين العام "أن يعد تقارير دورية من أجل الدورات الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تدفق الموارد المالية اللازمة للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل".

ومنذ انعقاد المؤتمر ومجتمع المانحين الدولي يبدي التزامه بتحقيق أهداف وغايات برنامج عمل المؤتمر، وقد تم إحراز تقدم كبير في تنفيذه. ونتيجة لذلك، فهناك بعض الدلائل على زيادة تدفق الموارد في شكل مساعدة خارجية. وتقوم حكومات وطنية عديدة برسم سياسات سكانية وإنمائية معادة الصياغة ومستكملة ومتفقة مع أهداف وغايات برنامج العمل. وتشير المعلومات التي جمعت من أجل إعداد هذا التقرير إلى أن بلداناً نامية عديدة قامت، بالرغم من ظروفها الاقتصادية غير المواتية، بزيادة الموارد المحلية أو أبدت ميلاً من الرغبة في تعبئة موارد للأنشطة السكانية. بيد أنه يلزم تجميع بيانات أكثر منهجية عن الموارد المحلية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	٨ - ١ ..... مقدمة
٣	١٤ - ٩ ..... أولا - تدفق الموارد المالية قبل انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
٥	٩ ..... ألف - الاتجاهات في مجال المساعدة الثنائية
٥	١١ - ١٠ ..... باء - الاتجاهات في مجال المساعدة المتعددة الأطراف بالمنح
٥	١٢ ..... جيم - الاتجاهات في مجال المساعدة المتعددة الأطراف بالقروض
٦	١٣ ..... دال - الاتجاهات في مجال المساعدة الخاصة
٦	١٤ ..... هاء - النفقات بحسب المنطقة الجغرافية
٦	٥٢ - ١٥ ..... ثانيا - المبادرات التالية للمؤتمر في مجال تعبئة الموارد
٦	٢٠ - ١٥ ..... ألف - المكوّن السكاني في برنامج العمل
٧	٢١ ..... باء - القطاعات الاجتماعية ذات الصلة في برنامج العمل
٨	٤٦ - ٢٣ ..... جيم - المبادرات الدولية بصدد تدفق الموارد
١٣	٥٢ - ٤٧ ..... دال - المبادرات الوطنية المتعلقة بتدفق الموارد المحلية
١٤	٥٨ - ٥٣ ..... ثالثا - تقدير الاحتياجات من الموارد للسكان والتنمية
١٥	٦٢ - ٥٩ ..... رابعا - مسائل متعلقة بجمع المعلومات عن الموارد
١٦	٦٥ - ٦٣ ..... خامسا - النتائج

الجدول

١٨	١ - مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (م. إ. ر.) ونصيب المساعدة السكانية منها بالنسبة للبلدان المانحة الرئيسية في عام ١٩٩٣ .....
١٩	٢ - الاتجاهات في مجال المساعدة السكانية، حسب مصادر التمويل، ١٩٩٣ - ١٩٩٠ .

### مقدمة

١ - يطلب إلى لجنة السكان والتنمية، في اختصاصاتها الجديدة التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٥٥/١٩٩٥، القيام على أساس منتظم باستعراض تدفق الموارد المالية وآليات التمويل اللازمة لبلوغ مقاصد وأهداف برنامج العمل وإعداد تقرير سنوي في ذلك الشأن كجزء من برنامج عملها ذي المنحى المواضيعي والمتعدد السنوات والمنظم حسب الأولويات. وتطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٢٨/٤٩ (الفقرة ١٨)، "أن يعد تقارير دورية من أجل الدورات الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تدفق الموارد المالية اللازمة للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل وأن يشجع تبادل المعلومات اللازمة بين أعضاء مجتمع المانحين عن الاحتياجات من المساعدة الدولية". وهذا التقرير مقدم استجابة لأولئك التكميليين.

٢ - طلبت لجنة السكان والتنمية إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقوم بتنسيق إعداد هذا التقرير، واضعاً في الحسبان مساهمات الدول الأعضاء والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ومنذ عام ١٩٨٦ وصندوق الأمم المتحدة للسكان يقوم باسم الأمين العام بإعداد تقارير مرة كل سنتين للجنة السكان عن رصد المساعدة المتعددة الأطراف في ميدان السكان. وقد أتاحت تلك التقارير معلومات عن الموارد التي أتاحتها للأنشطة السكانية مختلف وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة. وقد قدم آخر تقرير من هذا القبيل إلى اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين.

٣ - وهذا التقرير هو أول تقرير سنوي عن تدفق الموارد المالية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. والتقرير مقسم إلى مقدمة وخمسة فروع، يحتوي الفرع الأول منها على معلومات عن الاتجاهات في مجال تدفق الموارد حتى نهاية عام ١٩٩٢ ويمثل نقطة مرجعية يمكن أن تقاس بالنسبة إليها، في الوقت الحاضر وفي السنوات اللاحقة، التغيرات في الحجم والتأكيد والتركيز منذ انعقاد المؤتمر الدولي. ويرد في الفرع الثاني توثيق لتفاصيل المبادرات المتخذة بعد انعقاد المؤتمر بشأن تعبئة الموارد. ويتناول الفرع الثالث البحوث والمشاريع الجارية التي ستساعد في تحقيق جبايات إضافية وزيادات في الموارد اللازمة للمكونات السكانية الواردة في برنامج العمل. ويشير الفرع الرابع بعض المسائل الهامة في مجال تعبئة الموارد. أما الفرع الخامس فيعطي نتائج التقرير.

### أولاً - تدفق الموارد المالية قبل انعقاد المؤتمر الدولي

#### للسكان والتنمية<sup>(١)</sup>

٤ - ورد وصف موجز للاتجاهات في مجال تدفق الموارد الدولية حتى عام ١٩٩٢ في التقرير المتعلق برصد المساعدة المتعددة الأطراف في مجال السكان الذي قدم إلى لجنة السكان والتنمية في دورتها الثامنة والعشرين (E/CN.9/1995/3). والمعلومات الواردة في هذا الفرع تتعلق بصورة أساسية بتدفق الموارد الدولية حتى نهاية عام ١٩٩٢. ولم يرد إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان بعد العديد من الردود على الاستبيانات

السببية لعام ١٩٩٤ بشأن الموارد المتاحة من قبل الكيانات الثنائية والمتعددة الأطراف. على أن البيانات التي ترد بعد إعداد هذا التقرير سوف تتاح، بعد تجميعها وتحليلها، للجنة في دورتها الحالية.

٥- ويبين الجدول ١ مركز البلدان المانحة الرئيسية في عام ١٩٩٣ فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وذلك الجزء من هذه المساعدة المقدم خصيصاً لمساعدة الأنشطة السكانية. وقد بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية بوجه الإجمال ٠.٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة الرئيسية، حيث تراوحت ما بين حوالي ١.٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في الدانمرك والسويد والنرويج، وأقل من ٠.٢ في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية. ويشير برنامج العمل (الفقرة ١٤-١١) إلى الهدف المتفق عليه وهو تخصيص ٠.٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية عموماً ويدعو إلى زيادة نصيب التمويل المقدم إلى البرامج السكانية والإنمائية بما يتناسب مع مدى وحجم الأنشطة اللازمة لتحقيق أهداف ومرامي برنامج العمل. وفي عام ١٩٩٣، بلغ أو تجاوز أربعة بلدان - الدانمرك والسويد والنرويج وهولندا - مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية الموصى به وهو ٠.٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

٦- ويبين الجدول ١ أيضاً المساعدة في مجال السكان بالأموال الأساسية<sup>(٣)</sup>. وقد بلغ المبلغ الإجمالي من المصادر الثنائية ٧٧٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة، وكانت الولايات المتحدة هي أكبر المانحين بغرف كبير بالقيمة المطلقة (٣٦٧ مليون دولار).

٧- على أن الحصة المخصصة من المساعدة الإنمائية الرسمية للأنشطة السكانية في عام ١٩٩٣ بلغت ١.٤ في المائة فقط من المجموع بل وهبطت حصة عدة مانحين رئيسيين في الواقع إلى أقل من ١ في المائة بكثير. ومن الجدير بالملاحظة النهج الإيجابي إزاء المساعدة في مجال السكان الذي تنتهجه بلدان مثل الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج والولايات المتحدة، التي خصصت أكثر من ٢ في المائة من مساعدتها الإنمائية الرسمية لقطاع السكان. ولكن من بين البلدان المانحة الرئيسية كانت النرويج وحدها (٤.٢٢ في المائة) هي التي تجاوزت هدف الـ ٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الذي كثيراً ما ينوه به لقطاع السكان.

٨- ويرد في الجدول ٢ موجز للاتجاهات العامة في مجال المساعدة الخارجية في ميدان السكان، حسب مصدر التمويل، بما في ذلك القروض الملزم بها من البنك الدولي، للفترة ١٩٩٠-١٩٩٣؛ أما البيانات المتعلقة بعام ١٩٩٤ فليست متوفرة بعد. ولا ترد في الجدول الموارد الموجهة من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان تلافياً لازدواج الحساب، حيث أن الإبلاغ عن التدفقات الثنائية من المساعدة للسكان تشمل بوجه عام الأموال المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويبين الجدول أن المساعدة الدولية الإجمالية المقدمة في ميدان السكان ازدادت خلال هذه الفترة، من ٩٧٧ مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١ ٣١٠ ملايين دولار في عام ١٩٩٣، أي بزيادة تقرب نسبتها من ٣٥ في المائة.

### ألف - الاتجاهات في مجال المساعدة الثنائية

٩ - من مجموع المساعدة الدولية في ميدان السكان في عام ١٩٩٠، جاء مبلغ ٦٦٩ مليون دولار من مصادر ثنائية؛ وفي عام ١٩٩٣ ارتفع المبلغ إلى حوالي ٧٧٧ مليون دولار. وتبلغ نسبة هذه الزيادة حوالي ١٦ في المائة، ولكنها لا تمثل بالدولارات ذات القيمة الثابتة سوى زيادة تقرب من ٩ في المائة. وفي عام ١٩٩٠، بلغت حصة إجمالي المساعدة في ميدان السكان من المصادر الثنائية ٦٩ في المائة، ولكن هذه الحصة هيبتت إلى ٥٩ في المائة في عام ١٩٩٣.

### باء - الاتجاهات في مجال المساعدة المتعددة الأطراف بالمنح

١٠ - تقدم المساعدة المتعددة الأطراف في ميدان السكان من وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة التي تقوم بتنفيذ برامج ذات صلة بالسكان. وبالنسبة للعديد من هذه المؤسسات، تأتي الأموال المرتبط بها للأنشطة السكانية من صندوق الأمم المتحدة للسكان في المقام الأول، وإلى حد أقل من ميزانياتها العادية ومن مصادر أخرى للتمويل. ويشكل صندوق الأمم المتحدة للسكان أهم مصدر للمساعدة المتعددة الأطراف في ميدان السكان، لأنه المصدر الرئيسي للتمويل في ميدان السكان بالنسبة للمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة وبسبب العدد الكبير من الأنشطة التي يدعمها بصورة مباشرة من خلال برامج السكان الوطنية. وفي عام ١٩٩٣، وجه حوالي ٨٠ في المائة من جميع المساعدة الممنوحة المتعددة الأطراف في ميدان السكان من خلال الصندوق. وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، ارتفعت الإيرادات السنوية للصندوق من ٢١٢ مليون دولار إلى ٣٠٦ ملايين دولار.

١١ - وفي عام ١٩٩٠، قدمت منظومة الأمم المتحدة، باستثناء صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٨٦ مليون دولار، أو ٩ في المائة من مجموع مبلغ المساعدة المقدم في ميدان السكان. وبحلول عام ١٩٩٣، بلغت الأموال المتعددة الأطراف المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، باستثناء الصندوق، ٦٦ مليون دولار، مسهمة بحوالي ٥ في المائة من مجموع الموارد الخارجية في مجال السكان. ومن بين الهيئات والوكالات التي تبلغ عن تدفقاتها المالية للأنشطة السكانية إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، واللجان الإقليمية<sup>(٣)</sup>.

### جيم - الاتجاهات في مجال المساعدة المتعددة الأطراف بالتقروض

١٢ - يشكل البنك الدولي، وبصورة متزايدة، مصارف التنمية الإقليمية، مصادر متعددة الأطراف رئيسية أخرى للمساعدة في مجال السكان من خلال صرفها للقروض والائتمانات. ويجري تناول مساعدة البنك الدولي في مجال السكان على حدة لأن مساعدته تتخذ شكل القروض وليس شكل المنح. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تكون هناك فجوة كبيرة شديدة التفاير بين التزامات البنك الدولي بتقديم القروض والصرف الفعلي. يضاف إلى ذلك أن الأرقام المستقاة من البنك الدولي هي التزامات لسنوات متعددة، مسجلة في السنة التي

تعتمد فيها ولكنها متعلقة في الواقع بأجل الاتفاق بكامله. وقد بلغت قروض البنك الدولي في عام ١٩٩٠ ما مجموعه ١٦٩ مليون دولار، أو ١٧ في المائة من مجموع المساعدة في مجال السكان. وقد أتاح البنك الدولي ما يقرب من ٢٤٤ مليون دولار للمساعدة في مجال السكان في عام ١٩٩٢، وهو ثاني أكبر مبلغ خصصه البنك للمساعدة السكانية منذ عام ١٩٨٤. وقد صرف ١٩٥ مليون دولار من مجموع ذلك المبلغ في صورة قروض في إطار المساعدة الإنمائية الدولية، قدمت بأسعار تساهلية، و ١٤٥ مليون دولار كقروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، قدمت بالأسعار السائدة.

#### دال - الاتجاهات في مجال المساعدة الخاصة

١٢ - كما يوضح الجدول ٧، قدمت المصادر الخاصة للمساعدة السكانية، مثل المؤسسات الخيرية، ٤٨ مليون دولار في عام ١٩٩٠، أي حوالي ٥ في المائة من مجموع المساعدة. وبحلول عام ١٩٩٢، ارتفع المبلغ الذي أسهمت به المصادر الخاصة ارتفاعاً كبيراً، فبلغ ١٢٤ مليون دولار، أو ٩ في المائة من المجموع.

#### ها - النفقات بحسب المنطقة الجغرافية<sup>(٤)</sup>

١٤ - خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢، ارتفعت النفقات السكانية الدولية لصالح أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في حين انخفضت النفقات لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ففي عام ١٩٩٠، تلقت آسيا ومنطقة المحيط الهادئ حوالي ٢٥ في المائة من مجموع النفقات السكانية، وقد تدنت هذه النسبة إلى ٢٧ في المائة بحلول عام ١٩٩٢. وارتفع نصيب أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تلقت حوالي ٢٥ في المائة من مجموع النفقات في عام ١٩٩٠، إلى ٢٧ في المائة في عام ١٩٩٢. وبالمثل، ازدادت حصة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من مجموع النفقات من ١٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٨ في المائة عام ١٩٩٢. ونمت أيضاً البرامج الإقليمية كنسبة من النفقات الإجمالية، من حوالي ١٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٨ في المائة في عام ١٩٩٢. ولم يكن ثمة تغير ملحوظ في النفقات السكانية في غربي آسيا وشمال أفريقيا وأوروبا.

#### ثانياً - المبادرات التالية للمؤتمر في مجال تعبئة الموارد

##### ألف - المكوّن السكاني في برنامج العمل

١٥ - كان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أول مؤتمر دولي للأمم المتحدة يضع خطة محددة لتعبئة الموارد لتحقيق مجموعة معينة من الأهداف الإنمائية. وقد نجم هذا التقدير للاحتياجات من الموارد من الطابع التنفيذي لبرنامج العمل. فالمكونات السكانية الواردة في برنامج العمل تتألف من أربعة عناصر هي: معلومات وخدمات تنظيم الأسرة؛ وخدمات الصحة الإنجابية الأخرى؛ وبرامج الوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ والبحوث الأساسية وجمع البيانات وتحليلها. وتبلغ التكاليف التقديرية لهذه التدابير ١٧ بليون دولار في

السنة بحلول سنة ٢٠٠٠، وستزيد إلى ٢١,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٥ (بالدولارات الثابتة لعام ١٩٩٤). ومن المجموع التقديري، يقترح في برنامج العمل أنه يتعين، على الصعيد العالمي، أن يأتي ما يقرب من ثلثي الموارد المطلوبة في البلدان النامية من مصادر محلية في المستقبل. ولذلك، يقدر بصورة أولية أنه يتعين أن يجيء ثلث التكاليف المسقطه من مصادر خارجية: ٥,٧ بليون دولار في سنة ٢٠٠٠، تزيد إلى ٧,٢ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٥.

١٦ - ومع ذلك، فثمة إقرار صريح في برنامج العمل بأنه لن يكون في وسع كل بلد من البلدان تحمل ثلثي التكاليف التقديرية لبرامجه الوطنية. فكثير من البلدان في أفريقيا، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، سوف تحتاج برامج مساعدة خاصة من أجل تنفيذ التدابير السكانية للمؤتمر، وفي الحالات التي تكون فيها القيود على الموارد المحلية على أشدها، بسبب ضعف الأداء الاقتصادي، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، والآثار المعاكسة لبرامج التكيف الهيكلي ونقص الأيدي المدربة، يتوقع أن تكون ثمة حاجة إلى مزيد من المساعدة الخارجية في مجال السكان.

١٧ - ويتوقع أن تعبأ نسبة كبيرة من الموارد اللازمة للعديد من البرامج الوطنية في آسيا من داخل البلدان نفسها، ولا سيما البلدان الواقعة في شرقي آسيا وبعض البلدان في جنوب شرقي آسيا. ومع ذلك، فإن بعض البلدان في هذه المنطقة وفي منطقة جنوب آسيا الفرعية سوف تظل في حاجة إلى مساعدة خارجية كبيرة.

١٨ - ويتوقع أن تحتاج برامج أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أقل من ثلث الموارد المالية المقدرة اللازمة من المساعدة الخارجية. ويرجع هذا إلى وجود برامج حكومية أكثر تطوراً وإلى الدور الكبير الذي يضطلع به القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في العديد من بلدان المنطقة.

١٩ - ويشمل شمال أفريقيا وغربي آسيا بلدانا ذات ظروف اجتماعية واقتصادية وبرامجية متنوعة. وكما هو الحال في آسيا، سوف تتباين نسبة المساعدة الخارجية اللازمة لتمويل المكونات السكانية في برنامج العمل من بلد إلى آخر.

٢٠ - وسوف تكون لدى البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال احتياجات كبيرة لكنها مؤقتة للمساعدة التقنية لتسهيل تحويل برامجها المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية من أجل توفير معلومات وخدمات ذات نوعية جيدة في مجال تنظيم الأسرة.

#### باء - القطاعات الاجتماعية ذات الصلة في برنامج العمل

٢١ - من أجل دعم برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية الأخرى الواردة في برنامج العمل، سوف تحتاج البلدان إلى مساعدة مالية إضافية إلى ما تقدم وصفه بالنسبة للتدابير السكانية. فمثلاً، يدعو برنامج العمل إلى تمكين المرأة ويسلم بدور التعليم في تحقيقه. ولذلك فإن الحاجة تقتضي زيادة الموارد اللازمة للتعليم

الأساسي زيادة كبيرة. وبالمثل، لا يمكن تحقيق "الصحة للجميع" إذا لم تتحسن أحوال مياه الشرب والنظافة الصحية. وتحقيق هذه الأهداف سوف يتطلب زيادة مستويات المخصصات من الموارد عما هي عليه الآن. وسيتعين الحصول على هذه الزيادات من خلال تعبئة موارد محلية ودولية على السواء وبإشراك جميع المنظمات الدولية والمحلية ذات الصلة.

٢٢ - وينوّه برنامج العمل بمبادرة تعبئة الموارد لإعطاء جميع السكان فرصة الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، المعروفة باسم مبادرة الـ ٢٠/٢٠. وكان برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية قد دعا البلدان المتقدمة النمو والتنمية الشريكة المعنية إلى الاضطلاع بالتزامات متبادلة فيما يتعلق بمستويات المساعدة الإنمائية الرسمية والميزانيات الوطنية لصالح البرامج الاجتماعية الأساسية. وقد أدت المشاورات التي عقدت فيما بين منظمات الأمم المتحدة خلال السنة الماضية إلى زيادة تنقيح المفاهيم المتعلقة بذلك. وستقوم حكومة النرويج برعاية اجتماع دولي في نيسان/أبريل ١٩٩٦ لبحث أعمال مثل تلك الاتفاقات فيما بين البلدان المعنية.

#### جيم - المبادرات الدولية بصدد تدفق الموارد

٢٣ - أخذ عدد من المبادرات المضطلع بها على الصعيد الدولي يركز، منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، على مسألة زيادة تدفق الموارد من أجل تنفيذ برنامج العمل. تمثل هذه المبادرات، كما يرد وصفها أدناه، خطوات هامة من أجل تبادل المعلومات فيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد.

#### ١ - اجتماع لجنة المساعدة الإنمائية

٢٤ - في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بعد انعقاد المؤتمر مباشرة، نظم اجتماع من قبل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي ذلك الاجتماع، طلب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجتمع الدولي، في معرض تنويهه بنجاح المؤتمر، أن ينهض بعبء تعبئة الموارد الخارجية اللازمة لمأسسة الصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، والبرامج السكانية، على النحو المنوّه عنه في برنامج العمل. وفي ذلك الاجتماع، شدد عدد من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أهمية التحرك قدما بسرعة في تنفيذ برنامج العمل. واتفق على أنه سيكون من المفيد زيادة استطلاع الجوانب الإجرائية في تنفيذ برامج العمل.

#### ٢ - اجتماع مشاورة

٢٥ - طلبت الجمعية العامة من الأمين العام، في قرارها ١٢٨/٤٩، أن يتشاور مع مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية ومختلف منظمات ووكالات المساعدة الثنائية، بقصد تشجيع تبادل المعلومات فيما بينها بصدد الاحتياجات من المساعدة الدولية، واستعراض الاحتياجات المحددة للبلدان، وبلوغ الحد الأقصى في مجال توفر الموارد وفعاليتها. وقام المدير التنفيذي لصندوق الأمم



المتحدة للسكان، بناء على طلب الأمين العام، بعقد اجتماع مشاورية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ عني بمسألة تعبئة الموارد من أجل تنفيذ برنامج العمل. وقد اشترك في المشاورة ممثلون من مختلف الوكالات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية والبنك الدولي وعدد من المؤسسات المالية الإقليمية.

٢٦ - وقد بحث المشتركون فائدة عقد اجتماعات رفيعة المستوى في مجال تعبئة الموارد. واقترحوا استخدام الآليات القائمة على الصعيد القطري، مثل نظام المنسقين المقيمين، والأفرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي، والموائد المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية تعبئة موارد خاصة ببلدان بعينها. واتفق على ضرورة عقد مشاورات عالمية بصدد هذا الموضوع بصورة دورية، ويفضل أن يكون ذلك في وقت انعقاد الدورات السنوية للجنة السكان والتنمية.

### ٣ - حلقة عمل للمانحين بصدد تنفيذ برامج الصحة الإنجابية

٢٧ - عقدت حلقة عمل بصدد تنفيذ برامج الصحة الإنجابية، اشتركت في رعايتها الإدارة البريطانية للتنمية فيما وراء البحار ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، في نيويورك في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وقد سعت حلقة العمل، التي كانت إحدى النتائج المحددة لاجتماع لجنة المساعدة الإنمائية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، إلى إيجاد تفهم أفضل للاستراتيجيات التي ستسهم بفعالية قصوى في تحسين الصحة الإنجابية ودعم برنامج العمل. ولوحظ أنه طلب إلى عدد من المانحين توسيع أنشطتهم في مجال الصحة الإنجابية في وقت تشتد فيه القيود على الموارد. وكان ثمة تشديد على أن من بين المضامين الهامة التي ينبغي أن يراعيها مجتمع المانحين أن كلا من العناصر الأساسية - تنظيم الأسرة، والوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي ومن فيروس نقص المناعة البشرية، والأمومة الآمنة - في أي بلد معين، ينبغي أن يضمن له الدعم من قبل مانح واحد على الأقل أو من الحكومة. وقد حثت حلقة العمل جميع الحكومات والمانحين على النظر في الحاجة إلى الاستثمار في الشباب، وعلى الانخراط في الحوار وتنسيق جهودهم.

### ٤ - المبادرات الثنائية

٢٨ - كان من بين الدلائل المشجعة للغاية التي تشير إلى ازدياد الالتزام بتمويل البرامج السكانية في البلدان النامية منذ انعقاد المؤتمر الدولي تنامي عدد البلدان المانحة التي تعهدت بزيادة دعمها. فقد تعهد عدد من المانحين، من بينهم عدة بلدان مانحة رئيسية، قبيل المؤتمر وفي المؤتمر ذاته، بزيادة مستوى المساعدة التي تقدمها في مجال السكان زيادة كبيرة خلال السنوات القليلة القادمة.

٢٩ - وقد أعلنت حكومة اليابان، عشية انعقاد المؤتمر، مبادرة قضية عالمية بشأن السكان والإيدز. وقد أعربت اليابان عن عزمها في إطار هذه المبادرة على تقديم ثلاثة بلايين دولار على فترة سبع سنوات (١٩٩٤-٢٠٠٠) لمعالجة المشاكل السكانية العالمية وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص

المناعة المكتسب (الإيدز). ويتوقع أن يستخدم بليون دولار من مجمل ذلك المبلغ لصالح الأنشطة الأساسية في مجال السكان وتنظيم الأسرة.

٢٠ - وأعلنت حكومة ألمانيا عن عزمها إنفاق ما يقرب من ٢,١ بليون دولار خلال السنوات الست القادمة (١٩٩٥-٢٠٠٠) على البرامج السكانية. وتوجد لدى ألمانيا استراتيجية مزدوجة متعلقة بالمساعدة في مجال السكان، تعطي الأولوية الأولى لخدمات تنظيم الأسرة والأولوية الثانية للتثقيف الصحي، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وأنشطة تمكين المرأة التي لها تأثير على السلوك الإنجابي. وقد أعلنت ألمانيا، في المؤتمر الدولي، أنها ستزيد دعمها لأنشطة تنظيم الأسرة من ٩٢ مليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى ١٢٧ مليون دولار في عام ١٩٩٥. ويوجه حاليا حوالي ثلثي المعونة الألمانية الخاصة بالسكان من خلال قنوات ثنائية، بينما يوجه ثلث من خلال منظمات متعددة الأطراف ومنظمات غير حكومية دولية. وتشمل الزيادة في مبلغ عام ١٩٩٥ عن مبلغ عام ١٩٩٤ التزامات إضافية من جانب الحكومة لصالح برنامج العمل.

٢١ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، تعهدت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بزيادة معونتها للسكان والصحة الإنجابية بما يقرب من ٦٥ في المائة، ليصبح المجموع حوالي ١٦٠ مليون دولار موزعة على سنتين. وتتخذ المساعدة الإنمائية الرسمية البريطانية إزاء مساعدة السكان نهجا واسعا في مجال الصحة الإنجابية في الوقت الذي تحتفظ فيه بتركيز خاص على تنظيم الأسرة.

٢٢ - وقد أعلنت اللجنة الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي عن خطط لزيادة مساعدتها السكانية إلى "أكثر من عشرة أضعافها بحلول عام ٢٠٠٠". وقد حددت اللجنة الأوروبية هدفا سياسيا يقرب من ٤٠٠ مليون دولار سنويا للبرمجة في مجال السكان بحلول سنة ٢٠٠٠. وينتظر أن يولي الاتحاد الأوروبي اهتماما خاصا في مساعدته السكانية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن الطرائق التي يقوم الاتحاد الأوروبي باستخدامها تقديم جزء من مساعدته إلى البلدان النامية من خلال البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، كما حدث في مصر والجمهورية العربية السورية.

٢٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أعلنت حكومة الدانمرك عن عزمها على إقامة صندوق خاص من ٢٥ مليون كرون دانمركي (قاربة ٦,٢ مليون دولار) يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بإدارته لصالح البرامج السكانية في أفريقيا. وقد حددت حكومة الدانمرك، لملاحظتها شدة المشاكل السكانية في أفريقيا، أن يستخدم الصندوق لتنفيذ برنامج العمل في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة أيضا عن عزمها على تقديم مساهمة تكميلية خاصة قدرها ١٢ مليون كرون دانمركي (قاربة ٢,٢ مليون دولار) إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٥. وستخصص هذه المساهمة الإضافية لمسائل العلوم الاجتماعية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك إجراء بحوث على سلوك الذكور وازدياد انخراط الذكور في برامج الصحة الإنجابية الجنسية.

٣٤ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٥، أعلنت حكومة بلجيكا عن عزمها على إقامة صندوق استثماري من ٢٠ مليون فرنك بلجيكي (قرابة ٧٠٠ ٠٠٠ دولار)، علاوة على مساهمتها العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٥. والصندوق الاستثماري عبارة عن مرفق متعدد الأطراف ثنائي سيقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بإدارته لصالح البرامج الخاصة في أوغندا ونيجيريا والأنشطة البحثية الإقليمية.

٣٥ - وأعلنت حكومة استراليا عن مبادرة مدتها أربع سنوات حتى نهاية عام ١٩٩٨ قدرها ١٢٠ مليون دولار لمساعدة برامج السكان وتنظيم الأسرة في البلدان النامية. وتمثل هذه المبادرة زيادة قدرها ٤٧ في المائة فوق مستوى المساعدة السكانية المقدمة من استراليا في فترة السنوات الأربع السابقة.

٣٦ - وقد حث برلمان هولندا مؤخرا حكومة هولندا على زيادة تمويلها في مجال السكان ليصل إلى مستوى هدف الـ ٤ في المائة من ميزانية التنمية فيما وراء البحار بحلول عام ١٩٩٨. وهذا من شأنه أن يزيد مستوى التمويل للمساعدة الدولية في مجال السكان من هولندا من حوالي ٥٠ مليون دولار في الوقت الحاضر إلى حوالي ١٢٥ مليون دولار بحلول عام ١٩٩٨، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٥٠ في المائة.

٣٧ - وصرحت حكومة سويسرا مؤخرا بأنها تعتزم تقديم مساهمة إضافية إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان لصالح أنشطة البلدان النامية الهادفة بالتحديد إلى تنفيذ برنامج العمل. أما تفاصيل هذه المساهمة، التي ستزيد على ٢ مليون دولار، فهي قيد البحث حاليا.

#### ٥ - المبادرات المتعددة الأطراف

٣٨ - ازداد التمويل المقدم إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد قام المدير التنفيذي للصندوق، في كلمته في الجلسة الختامية في مؤتمر إعلان التبرعات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بإبلاغ المندوبين بأن الموارد العامة للصندوق في عام ١٩٩٥ يتوقع أن تبلغ حوالي ٢٠٦ ملايين دولار. وهذا المبلغ يمثل زيادة قدرها ١٦ في المائة على الموارد في عام ١٩٩٤ كما يمثل أعلى مستوى للإيرادات حققه الصندوق في أي وقت مضى. وقد أمكن بلوغه بفضل الدعم السخي المقدم من أكثر من ٩٠ جهة مانحة، ولا سيما اليابان، وهولندا، والولايات المتحدة، وألمانيا، والنرويج، والدانمرك، والسويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفنلندا، وسويسرا. ويبلغ الرقم المستهدف لإيرادات الصندوق لعام ١٩٩٦، كما ورد في خطة العمل المعتمدة من قبل المجلس التنفيذي، ٣٢٥ مليون دولار.

٣٩ - ويتلقى الصندوق أيضا، بالإضافة إلى التبرعات التي ترد إليه لتمويل برنامجه العادي، تمويلا لمشاريعه المخصصة التي يديرها الصندوق وذلك في صورة موارد متعددة الأطراف ثنائية. وفي عام ١٩٩٤، تم توليد ١١,٢ مليون دولار كموارد إضافية من خلال ترتيبات متعددة الأطراف ثنائية وترتيبات أخرى ذات صلة. وهناك مانح جديد مرموق في هذا الصدد هو إسبانيا، التي أعربت عن عزمها على المساهمة بمليون دولار سنويا عدة سنوات قادمة.

٤٠ - وصرح البنك الدولي بأنه سيزيد موارده لصالح السكان والتنمية في المستقبل. وقد قام البنك أيضا في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى توسيع مستويات مساعدته المالية إلى حد كبير للبرامج التعليمية والبيئية التي تعزز بصورة مباشرة وغير مباشرة أهداف برنامج العمل، بزيادة مشاركته في برامج السكان والصحة والتغذية التي تعالج بصورة مباشرة مسائل الصحة الإنجابية والأساسية الواردة في برنامج العمل. ويتوقع أن يزيد إقراض البنك للأنشطة السكانية من حوالي ٢٠٠ مليون دولار إلى ٥٠٠ مليون دولار في السنة في السنوات القادمة.

٤١ - وأبدت المصارف الإقليمية أيضا مزيدا من الاهتمام بتمويل المشاريع السكانية. ففي عام ١٩٩٤، بدأ مصرف التنمية الآسيوي تمويل أنشطة في مجال السكان وتنظيم الأسرة لأول مرة بتقديم قروض شديدة التيسير إلى بنغلاديش، وباكستان، وجزر مارشال، وبابوا غينيا الجديدة. وقد صرح مصرف التنمية الآسيوي في المؤتمر الدولي بأن السياسة السكانية الجديدة التي اعتمدها المصرف في تموز/يوليه ١٩٩٤ تساعد على إيجاد إطار لتنمية الموارد البشرية ذي حساسية لنوع الجنس لدعم تنظيم الأسرة، والصحة، والتعليم، والتغذية وتشجيع تدني الخصوبة.

٤٢ - وأبلغ رئيس مصرف التنمية الأفريقي المؤتمر الدولي بشأن ورقة سياسته المتعلقة بالسكان الصادرة في عام ١٩٩٢، وبشأن مبادئه التوجيهية المتعلقة بتنفيذ السياسة العامة، الصادرة في تموز/يوليه ١٩٩٤. وذكر أيضا أن المصرف ينوي تخصيص ٣٠ - ٦٠ في المائة من موارده للقطاعين الزراعي والاجتماعي وأن كثيرا من المشاريع الصحية التي اعتمدها تشتمل على عناصر من الصحة الإنجابية.

#### ٦ - مبادرات المنظمات غير الحكومية

٤٣ - اجتمع ٦٠ برلمانيا، يمثلون ٣٠ بلدا، في بروكسل في أيار/مايو ١٩٩٥ لتمتين الدعم لأهداف برنامج العمل. وقد قام بتنظيم المحفل البرلماني الأوروبي للعمل الفريق البرلماني المحض البريطاني المعني بالسكان والتنمية والصحة الإنجابية والفريق العامل البرلماني الأوروبي المعني بالسكان والتنمية المستدامة والصحة الإنجابية. وقد اعتمد المحفل إعلانا يطلب إلى البرلمانيين الأوروبيين والحكومات الأوروبية أن يدعموا أهداف برنامج العمل، ولا سيما ما هو متعلق منها بتعبئة الموارد. ودعا إلى تقديم زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية بحيث تبلغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وإلى تخصيص ٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية للبرامج المتصلة بالسكان.

٤٤ - وعقد اجتماع دولي للجان المعونة الخارجية في البلدان المتقدمة النمو، قام بتنظيمه البرلمانيون للعمل العالمي، في كونغرس الولايات المتحدة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وأقيمت الأضواء في ذلك الاجتماع على أهداف برنامج العمل وعلى الحاجة إلى تعبئة دولية أكبر للموارد لتنفيذه بنجاح. وطلب الاجتماع إلى البرلمانيين تشجيع ودعم واعتماد أحكام في إطار الميزانيات لزيادة الموارد المالية من أجل المساعدة الإنمائية، وخاصة لصالح المبادرات المتعلقة بالسكان وبتخفيف وطأة الفقر ولصالح تمكين المرأة، وسن تشريعات دعما لهذه الأحكام. وقد تمهّدوا، على وجه الخصوص، بالعمل جاهدين على الوصول إلى

هدف توفير ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية وتخصيص ٤ في المائة من تلك المساعدة لتمويل الأنشطة السكانية.

٤٥ - وقد أعلن مؤخرا صندوق ويلكم الاستثماري، وهو أحد أكبر الصناديق الخيرية، عن عزمه على الشروع في تمويل أنشطة في مجال السكان. وتتركز معظم برامجه حتى الوقت الحاضر على البحوث الطبية. وسيقوم برنامج جديد لهذا الصندوق الاستثماري بإتفاق حوالي ١٥ مليون دولار لمدة خمس سنوات على البحوث المتصلة بالسكان والدراسات الرائدة.

٤٦ - واجتمع ٤٢ ممثلاً من منظمات معنية من بلدان مانحة عديدة، برعاية مؤسسة روكفلر وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في دبلن في الفترة من ٢ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ لمناقشة استراتيجيات تهدف إلى زيادة الالتزام الأوروبي بتحسين خيارات الصحة الإنجابية في البلدان النامية. وقد قاموا بتحديد مواضيع رئيسية برزت من المؤتمر الدولي، وتبادلوا خبرات جاؤا بها من بلدانهم ووضع خطط لأنشطة للمتابعة. وقد وضع الاجتماع مشروع إعلان دبلن، الذي يدعو إلى زيادة المعونة الخارجية للأنشطة في مجالي السكان والصحة الإنجابية في البلدان النامية.

#### دال - المبادرات الوطنية المتعلقة بتدفق الموارد المحلية

٤٧ - ثمة دلائل تشير إلى أن بلدانا نامية عديدة في جميع أنحاء العالم قد اتخذت بالفعل أو توشك على اتخاذ خطوات لصياغة خطط عمل وطنية، على النحو الذي يدعو إليه برنامج العمل. وقد اتخذت بلدان عديدة تدابير لنشر نتائج المؤتمر الدولي على نطاق واسع واضطلعت بجهود للدعوة لتعزيز فهم التغيرات التي أوجدها نهج المؤتمر. واضطلعت بلدان عديدة باستعراضات لتعديل البرامج بحيث تعكس التوجه الجديد. ففي مجال الصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، على سبيل المثال، شرعت البلدان في وضع نظم شاملة ومتكاملة توفر مجموعة كاملة من الخدمات، بناءً على شبكات الرعاية الصحية الأولية القائمة.

٤٨ - وحيث أنه لم يمر على انعقاد المؤتمر الدولي إلا ما يزيد قليلاً على سنة واحدة، فإن وضع تقييم كامل للاستجابات المتعلقة بتدفق الموارد المحلية سابق لأوانه بعض الشيء. ولذلك فإن الفقرات التالية تقدم وصفاً إجمالياً فقط للتغيرات في أولويات الموارد التي حدثت في بلدان محددة في العالم النامي في اتجاه تنفيذ برنامج العمل.

٤٩ - فقد وضعت بنغلاديش خططا وسياسات تتجاوز برامج تنظيم الأسرة. وفي تلك الخطط، كرس اهتمام جدي للتعليم والصحة وتمكين المرأة. ونتيجة لذلك، ازدادت الموارد المخصصة للقطاع الاجتماعي من حوالي ١٥ في المائة من مجموع الموارد الإنمائية السنوية في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ إلى ٢٧ في المائة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

٥٠ - وأعلنت حكومة باكستان أنها زادت ميزانيتها الوطنية للأنشطة السكانية بنسبة ٢٠ في المائة. وفي الفلبين، خصصت الحكومة مؤخرا موارد أكبر للجنة الوطنية المعنية بالسكان. وخصصت حكومة ناميبيا، في خطتها الإنمائية الوطنية الأولى للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، أكثر من ١٠ ملايين رند للأنشطة السكانية والإنمائية.

٥١ - وقامت حكومة جمهورية إيران الإسلامية بتعديل برنامجها الوطني للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بحيث يعكس توصيات برنامج العمل. وقد حصلت وزارة الصحة والتثقيف الطبي بالفعل على مبلغ إضافي قدره ٢,٢٥ مليون دولار للسنة المالية القادمة وطلبت زيادة إضافية تبلغ ٣ ملايين دولار للميزانية نفسها. وأنشأت الحكومة في الوقت ذاته لجنة لمتابعة تنفيذ برنامج العمل.

٥٢ - وهناك أمثلة أخرى عديدة على تغييرات في السياسة العامة تلت عقد المؤتمر سيكون لها تأثير على تدفق الموارد الوطنية، ولو أن المبالغ المالية الدقيقة في معظم الحالات ليست متاحة بعد. وقامت بلدان عدة بتنظيم حلقات عمل عنيت بطرق تنفيذ برنامج العمل. ويرجح أن يتلو حلقات العمل هذه وضع برامج سكانية وطنية تشتمل على تفاصيل تتعلق بالموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل. واتخذت حكومات عدة أيضا خطوات لتعديل خططها الإنمائية بحيث تضم عناصر من برنامج العمل. وشكل بعضها فرق عمل لاستعراض وتعزيز السياسات السكانية الوطنية فيها بما يتفق مع برنامج العمل، وينتظر أن تؤدي هذه إلى صياغة برامج عمل وطنية. وستؤدي هذه الأنشطة، على الأرجح، إلى زيادة في الموارد إما من المصادر المحلية أو، في حالات وجود مشقة اقتصادية قصوى، إلى تجديد الطلبات للحصول على مساعدة خارجية.

### ثالثا - تقدير الاحتياجات من الموارد للسكان والتنمية

٥٣ - إن برنامج العمل (الفقرة ١٦ - ٢٨) يطلب بصورة محددة إلى المجتمع الدولي أن يستعرض بصورة منتظمة الاحتياجات المحددة للبلدان في ميدان السكان والتنمية. وقد وضعت تقديرات الواردة في برنامج العمل على الصعيد العالمي ودون الإقليمي. ويختلف حجم الموارد اللازمة ومعدلات زياداتها اختلافا كبيرا بين المناطق الفرعية المختلفة وفي داخلها. وتبذل جهود الآن لتحسين هذه التقديرات على المستوى القطري. وفيما يلي وصف موجز لهذه الجهود.

٥٤ - يضغط صندوق الأمم المتحدة للسكان بصورة دورية، بالتعاون مع وكالات دولية أخرى، بمهام استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات لتقييم احتياجات وأولويات البلدان في الشؤون المتصلة بالسكان. ويمكن أن تستخدم التقارير التي توضع عن هذه المهام بمثابة آلية إضافية لتقدير احتياجات البلدان النامية من البرامج المحددة والموارد في ميدان السكان والتنمية. وقد قطعت الجهود شوطا بعيدا الآن في مضمّن جعل المهام المقبلة تعكس الأهداف المبينة في برنامج العمل، بما فيها الأهداف المتصلة برصد تدفق الموارد ذات الصلة.

٥٥ - وهناك مصدر آخر للمعلومات عن الاحتياجات من الموارد آخذ في النمو هو المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة الإمداد والنقل في البلدان النامية، وهي مبادرة

تلقي دعماً دولياً وتدار من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويضطلع برنامج هذه المبادرة بدراسات قطرية لتقدير الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة الإمداد والنقل. وتوفر هذه الدراسات تفاصيل عن تكاليف وسائل منع الحمل وإدارة الإمداد والنقل لمدة عشر سنوات. وقد أجري حتى الآن ما مجموعه اثنتا عشرة دراسة، في جميع مناطق العالم؛ أنجزت إحدى عشرة دراسة منها بنجاح ونشرت نتائجها. ويشروع الآن في إجراء ثلاث دراسات قطرية أخرى.

٥٦ - ومنذ عهد أقرب، أتم صندوق الأمم المتحدة للسكان وضع نبذات قطرية عن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ويقوم حالياً بإعداد نبذات قطرية مماثلة عن جميع البلدان النامية الأخرى. وتشمل هذه النبذات بيانات عن الحالة الوطنية فيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وتقديرات أولية للاحتياجات من الموارد للبرامج الوطنية في ميدان السكان والتنمية وموجزا للسياسات السكانية الوطنية ذات الصلة. وقد وزعت مشاريع النبذات المتعلقة بآسيا على المكاتب الميدانية وعلى مديري البرامج الوطنية ومقرري سياساتها من أجل إبداء تعليقاتهم. والأولوية تعطى الآن لسرعة إنجاز وتوزيع نبذات عن جمهوريات آسيا الوسطى وكازاخستان. وسيتم إنجاز ومراجعة مجموعة عالمية من النبذات القطرية وتوزيعها على نطاق واسع خلال عام ١٩٩٦.

٥٧ - وتشترك الجامعات ومؤسسات البحوث أيضاً في تقدير الاحتياجات من الموارد للخدمات الصحية وخدمات تنظيم الأسرة في البلدان النامية. فمثلاً، تشارك الهيئة الدولية لصحة الأسرة وجامعة نورث كارولينا (الولايات المتحدة) حالياً في مشروع إرشادي لإنجاز جدول تحليلي بالنفقات اللازمة لتنظيم الأسرة بهدف وضع منهجية معيارية لتقدير النفقات الوطنية لتنظيم الأسرة. وقد قام صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً، كجزء من دراسة إرشادية للمؤشرات الرئيسية لرصد برامج الصحة الإنجابية، بجمع بيانات اختبارية لوضع منهجية ملائمة لجمع المعلومات عن تدفق الموارد الوطنية. وتضطلع جامعة برينستون حالياً، بدعم من مؤسسة روكفلر، بتحليل لمدى الحاجات غير المستوفاة لخدمات تنظيم الأسرة، وللنهج الممكنة لاستيفاء هذه الاحتياجات بنجاح.

٥٨ - وتعكف مؤسسة روكفلر بصورة نشطة حالياً على العمل في برنامج لتمويل البحوث المركزة، يطلق عليه "تعبئة الموارد لإطلاق ثورة ثانية في مجال وسائل منع الحمل". ويهدف هذا البرنامج إلى إيجاد فهم مفصل لهيكل تكاليف توفير خدمات تنظيم الأسرة وخدمات الرعاية الصحية الأولية الأخرى لسكان العالم النامي وبالتالي إلى توفير مجموعة هامة من البيانات من أجل التقييم الصحيح لاحتياجات تعبئة الموارد الدولية.

#### رابعا - مسائل متعلقة بجمع المعلومات عن الموارد

٥٩ - سيكون من الأمور الضرورية القيام برصد شامل لعملية تعبئة الموارد لتنفيذ برنامج العمل. فينبغي إيجاد آلية ذات منحى إداري لتنسيق عمل الوكالات المتعددة الأطراف وغيرها. ويوجد لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان حالياً نظام لرصد مقدار المساعدة الدولية المقدمة إلى البرامج المتعلقة بالسكان والتنمية.

وسيخضع هذا النظام لمزيد من التنقيح والتحسين، حيثما اقتضت الضرورة ذلك، لجعل رصد مقدار المساعدة المالية الدولية للبرامج المتعلقة بالسكان والتنمية أكثر دقة، حسب المتفق عليه في اللجنة الثانية للجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٦٠ - والبيانات المتعلقة بتدفقات الموارد المحلية لبرامج السكان والتنمية غير متاحة حالياً بصورة منتظمة، حسبما ذكر أعلاه. ووضع نظام لرصد وتقدير تعبئة الموارد المحلية أمر مرغوب فيه للحصول على صورة كاملة لتدفق الموارد العالمية في مجال السكان والتنمية. ونظام البيانات هذا، إذا توفر، سيكون من شأنه إكمال الجهود الموازية الهادفة إلى الحصول على تقديرات أفضل للاحتياجات من الموارد على الأصعدة الوطنية والإفضاء في النهاية إلى قيام تعاون أوثق بين الوكالات المانحة في سد احتياجات البلدان الفردية. وإن وجود صورة كاملة عن تدفق الموارد سيكون من شأنه أيضاً أن يسهل رصد تنفيذ الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩، التي تحث جميع البلدان على النظر في أولويات إنفاقها الحالية بهدف تقديم مساهمات إضافية لتنفيذ برنامج العمل. وسيكون لأراء لجنة السكان والتنمية أهميتها لوضع مثل هذا النظام في المستقبل.

٦١ - وإن تصنيف الأنشطة السكانية بحسب مختلف المانحين يطرح مشكلة أخرى في مجال التقدير الصحيح للموارد المالية. وبالرغم من أن جهوداً تبذل الآن لتحسين وتنسيق مختلف نظم التصنيف المستخدمة، بما يتفق مع المكونات السكانية في برنامج العمل، فإن الشواغل المتعلقة بالتعاريف القياسية للإبلاغ عن تدفق الموارد للصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، حسبما هو مفصل في برنامج العمل، لم تحل بعد حلاً كاملاً. ومثل هذه المسائل في حاجة إلى إيجاد حل قبل أن يكون في الإمكان التوصل إلى تقدير منسق لتدفقات الموارد الدولية والمحلية.

٦٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فثمة حاجة إلى مزيد من العمل لتنسيق المعلومات التي تجمع عن الاحتياجات من الموارد للبلدان الفردية من أجل تنفيذ توصيات برنامج العمل. وكثيراً ما تقوم الوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء ببعثات للتعرف والتقييم إلى البلدان النامية. وبالرغم من أن هذه البعثات كثيراً ما تركز على عناصر محددة من المكونات السكانية في برنامج العمل، فإن تقديراتها للاحتياجات الحالية والمقبلة من الموارد للتنمية قد تكون مفيدة مع ذلك في تقدير الاحتياجات الخاصة بكل بلد في ميدان السكان. ووجود تنسيق أكبر في تجميع هذه المعلومات في قاعدة بيانات عالمية من شأنه أن ييسر الجهود الدولية الهادفة إلى رصد تنفيذ برنامج العمل.

#### خامساً - النتائج

٦٣ - اتخذت التطورات في مجال تنفيذ برنامج العمل ثلاثة أشكال متميزة. أولاً، أبدى مجتمع المانحين الدولي التزاماً ببرنامج العمل، وقد تم إحراز تقدم ملموس في تنفيذه. وثانياً، هناك بعض الأدلة التي تشير إلى تزايد تدفق الموارد في شكل مساعدة خارجية للأنشطة السكانية. وأخيراً، تقوم الحكومات الوطنية، وهي أهم الجهات الفاعلة، بوضع سياسات معادة الصياغة ومستكملة في ميدان السكان والتنمية بما يتفق



وأهداف برنامج العمل. وتشير المعلومات التي جمعت لإعداد هذا التقرير إلى أن عدة بلدان نامية قامت، بالرغم من ظروفها الاقتصادية غير المواتية، بزيادة مواردها المحلية أو أبدت ميذا من الرغبة في تعبئة موارد للأنشطة السكانية. ولكن إلى أن يتم تجميع مزيد من البيانات المنهجية عن تدفق الموارد المحلية، سوف تظل مسألة تعبئة الموارد داخل البلدان النامية متناثرة وغير كاملة.

٦٤ - إن التقدم الذي يجري إحرازه في تنفيذ برنامج العمل واضح على جبهات عدة. فمن المشاورات الرفيعة المستوى المتعلقة بتعبئة الموارد إلى إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بوضع برنامج العمل موضع التشغيل، إلى توفير الدعم التقني للحكومات الوطنية، يجري تشكيل ائتلاف من الشركاء من المنظمات المتعددة الأطراف والحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، ملتزم بإنجاز أهداف ومرامي برنامج العمل بصورة ناجحة.

٦٥ - ولكن على الرغم من هذه التطورات المشجعة، يتوقف التنفيذ الناجح لبرنامج العمل على تعبئة الموارد. فهناك حاجة ماسة إلى موارد إضافية لتحديد وإشباع الحاجات غير المستوفاة بصورة أفضل في القضايا المتصلة بالسكان والتنمية، مثل رعاية الصحة الإنجابية، بما فيها معلومات وخدمات تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، ومواكبة الطلبات المتزايدة وتحسين نطاق ونوعية البرامج. وسوف تحتاج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأجزاء من آسيا وأقل البلدان نموا في كل مكان حصة أكبر بكثير من الموارد من المجتمع الدولي. وبالرغم من أن عددا من البلدان المانحة قد أبدى التزامات مبكرة جديدة بالثناء من خلال الإعلان عن المساهمة بمزيد من الأموال للأنشطة السكانية، إلا أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد جنحت إلى الركود في السنوات الأخيرة، وباستثناءات قليلة، ليس في الإمكان الإبلاغ إلا عن تحرك ضئيل في اتجاه تحقيق هدف الـ ٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لمجال السكان والتنمية. وبوجه عام، ما زال المانحون في حاجة إلى مراجعة سياساتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية وإلى زيادة الموارد لصالح الأنشطة السكانية العالمية تبعا لذلك.

#### الحواشي

- (١) يعتمد هذا الفرع من التقرير اعتمادا شديدا على بيانات منشورة وغير منشورة من تقارير المساعدة العالمية للسكان لصندوق الأمم المتحدة للسكان.
- (٢) يشير مصطلح "الأموال الأساسية" إلى الأموال المقدمة من المانحين الأساسيين للمساعدة السكانية في السنة المشار إليها.
- (٣) يلاحظ أن معظم المساعدة المتعددة الأطراف المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، باستثناء المساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان، تستخدم لصالح الأنشطة الإقليمية.
- (٤) في هذا الفرع، تستخدم النفقات السنوية وليس الالتزامات. والأموال الأساسية، المشار إليها أعلاه، تمثل التزامات. وكثيرا ما يكون الفرق بين الأموال الأساسية والنفقات النهائية في أية سنة بعينها كبيرا. وقد يرجع هذا إلى حالات التأخير الناجمة عندما يعطي المانح الأساسي أموالا إلى مانح وسيط أو عندما تستخدم تعاريف مختلفة للمساعدة السكانية والسنوات المالية. وقروض البنك الدولي ليست مشمولة، بسبب وجود ميل إلى توزيعها على عدد من السنوات.

الجدول ١ - مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (م. إ. ر.) ونصيب  
المساعدة السكانية منها بالنسبة للبلدان المانحة  
الرئيسية في عام ١٩٩٢

البلد المانح	مجموع م. إ. ر. بملايين الدولارات	م. إ. ر. في المائة من الناتج القومي الإجمالي	المساعدة السكانية (بملايين الدولارات)	المساعدة السكانية في المائة من م. إ. ر.
النرويج	١ ٠١٤	١,٠١	٤٢,٩	٤,٢٢
الولايات المتحدة	٩ ٧٧١	٠,١٥	٣٦٦,٦	٣,٧٧
فنلندا	٣٥٥	٠,٤٦	٨,٨	٢,٤٧
الدانمرك	١ ٣٤٠	١,٠٢	٢٩,٥	٢,١٩
السويد	١ ٧٦٩	٠,٩٨	٣٧,٠	٢,٠٩
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢ ٩٠٨	٠,٣١	٤٧,٢	١,٦٢
لكسمبرغ	٥٠	٠,٣٦	٠,٨	١,٥٨
هولندا	٢ ٥٢٥	٠,٨٢	٣٧,٥	١,٤٨
كندا	٢ ٣٧٣	٠,٤٥	٢٤,٧	١,٠٤
سويسرا	٧٩٣	٠,٣٣	٦,٢	٠,٧٧
نيوزيلندا	٩٨	٠,٢٥	٠,٨	٠,٧٧
اليابان	١١ ٢٥٩	٠,٢٧	٨٣,٢	٠,٧٣
ألمانيا	٦ ٩٥٤	٠,٣٧	٥٠,٧	٠,٧٣
أستراليا	٩٥٣	٠,٣٥	٦,٤	٠,٦٧
إيطاليا	٣ ٠٤٣	٠,٣١	١٧,٦	٠,٥٨
بلجيكا	٨٠٨	٠,٣٩	٢,٣	٠,٢٨
فرنسا	٧ ٩١٥	٠,٦٣	١٣,٤	٠,١٧
النمسا	٥٤٤	٠,٣٠	٠,٨	٠,١٥
إسبانيا	١ ٢١٣	٠,٢٥	٠,٦	٠,٠٥
المجموع	٥٥ ٦٣٢	٠,٢٠	٧٧٧,٠	١,٤٠

المصدر: تقرير المساعدة العالمية للسكان، ١٩٩٢ (نيويورك، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٤).

الجدول ٢- الاتجاهات في مجال المساعدة السكانية،  
حسب مصادر التمويل، ١٩٩٠-١٩٩٣  
(بملايين الدولارات)

١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	
٦٦٩	٧٧٤	٧٦٦	٧٧٧	ثنائية
٨٦	١٠٢	٥٤	٦٦	متعددة الأطراف
٤٨	٧٦	١٠٦	١٢٤	خاصة
١٦٩	٣٥٤	١٠٧	٣٤٤	البنك الدولي
٩٧٢	١ ٣٠٦	١ ٠٣٣	١ ٣١٠	المجموع

المصدر: تقرير المساعدة العالمية للسكان، ١٩٩٣ (نيويورك، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٤).

ملاحظة: مجموع كل من المفردات والنسب المئوية لا يتطابق بالضرورة مع المجاميع في الخانة الدنيا وذلك بسبب التقريب.

— — — — —